الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
19 November 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أوغوو ..... (نيجيريا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53798 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد أونيمولا** (نيجريا): قال إنه من الضروري، في ضوء الأزمة المالية الدولية الناجمة عن اختلال التوازن في النظام المالي العالمي، إجراء إصلاح شامل لمؤسستي بريتون وودز من أجل ضمان وجود فرص متكافئة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٢ - وأضاف أن الأزمة الغذائية العالمية أضرت بشكل خطير باحتمالات البلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وربما يُقنع هذا المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في هذه البلدان. وترحب نيجيريا بالإجراءات الأخيرة التي اتخذها الأمم المتحدة وتناشد فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام أن تتعاون على نحو وثيق مع الفريق التوجيهي الأفريقي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمم المتحدة من أجل تعبئة المساعدة الدولية الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي في المنطقة. وإن أحد أسباب الإنتاج الزراعي المنخفض في البلدان النامية يعود إلى مستوى الميكنة الضئيل إلى أدنى حد. وكجزء من استراتيجية شاملة للأمن الغذائي، تشجع نيجيريا الزراعة التجارية الواسعة النطاق، وتناشد الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون في هذه المبادرة.

٣ - وأضاف أن تغير المناخ يتطلب اتخاذ إجراء عالمي ملح. وأدت الآثار الضارة للاحترار العالمي إلى تدهور حالة الأرض وتبخر المياه في كثير من أجزاء أفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خسائر هائلة في الأرواح ناجمة عن الموت جوعا. وتناشد نيجيريا شركاءها في التنمية توفير المساعدة المستدامة، لتكميل الجهود المحلية الرامية إلى إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل المتصلة بتغير المناخ في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تأمل نيجيريا أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ستؤدي إلى نتائج في ظل نظام لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ وبموجبه تقدم البلدان المصنعة التزامات بعيدة المدى من أجل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، والتأكد من نقل تكنولوجيات نظيفة ومتجددة، وتوفر التمويل، وبناء القدرات من أجل تكييف الاستراتيجيات مع احتياجات البلدان النامية.

٤ - وقال إن نيجيريا بلد منتج للنفط ولكنه يعلق أهمية كبيرة على تكنولوجيات الوقود الأحفوري؛ وعليه فإن نيجيريا اقترحت إنشاء صندوق خاص للبحث والتطوير لضمان إنتاج الطاقة المتجددة على نطاق واسع، مثل الطاقة الشمسية والهيدرولية والنووية والريحية، وتخفيض تكاليفها. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن نيجيريا حققت معدلا عاليا للنمو إلا أنها تعاني من هياكل أساسية داعمة غير كافية، لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل، وترحب بالاستثمارات الأجنبية الهائلة في هذين المجالين من أجل ضمان التصنيع المستدام.

٥ - وأضاف أن نيجيريا تهيب بجميع الأطراف إنهاء جولة الدوحة بسرعة للعمل على جعل التجارة الدولية أكثر شمولا وذات منحى إنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعديل قواعد الملكية الفكرية لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات والمنتجات الجديدة. كما أنه يتعين على جميع الأطراف في توافق آراء مونتيري الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بتمويل التنمية.

٦ - ومضى يقول إن البلدان النامية أصبحت متخوفة من وعود المعونة التي لم تتحقق، والتي أدت إلى أزمة ثقة. وعلى الرغم من أن شركاء أفريقيا في التنمية تعهدوا بتقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، إلا أنه من الضروري أن يقدموا ذلك بحلول عام ٢٠١٢ لكي

يكون لهذه المعونة أثر إيجابي على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون الهدف الشامل للمعونة هو جعل المستفيدين يتوصلون إلى اكتفاء ذاتي؛ وعليه ينبغي أن يتركز الهدف على القطاع الإنتاجي. كما ينبغي لمنتدى التعاون الإنمائي أن يقوم بعملية إشراف دولية وأن يرصد فائدة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وعليه تناشد نيجيريا التنفيذ الدقيق لإعلان باريس بشأن فعالية المساعدة وخطة عمل أكرا.

٧ - وقال إن نيجيريا تظل ملتزمة التزاما قويا بمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسع في الوقت الراهن من نطاق دعمها لكثير من البلدان النامية من خلال هيئة المعونة التقنية.

٨ - وأضاف أن ريع تجارة النفط الخام المسروق له علاقة بالفساد والعنف بل حتى الحرب. وعليه فإن نيجيريا تناشد اتخاذ إجراء دولي متضافر للتوعية بالسرقة غير المشروعة للنفط الخام وتجريمها.

٩ - وأضاف أنه في حين أن بلدان أفريقيا تقدر الاهتمام الخاص الذي يوليه المجتمع الدولي لاحتياجاتها في مجال التنمية، إلا أنها نفذت استراتيجياتها الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المتمثلة في تحمل مسؤولية تنميتها الخاصة، بقدر ما تسمح به ذلك مواردها. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات ناجمة عن عوامل خارج سيطرتها مثل تغير المناخ، والنظام التجاري الدولي غير المواتي، والأمراض المتوطنة، وتحتاج إلى تعاون شركائها الإنمائيين وتعاون المجتمع الدولي ككل من أجل التصدي لهذه المشاكل.

١٠ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إنه من الأمور المشجعة أن الالتزامات الإضافية التي تم التعهد بها في الآونة الأخيرة لمساعدة البلدان النامية حققت الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لم تستفد بعد بشكل كامل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الخارجة من الصراعات من الأنشطة الإنمائية الجديدة، وما زالت مهمشة في عملية العولمة. وينبغي تعجيل تنفيذ التزامات برنامج عمل بروكسل. ويتضح أيضا من استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى تدابير مستدامة لدعم التعزيز التجاري، وإلى استثمارات أكبر في هياكلها الأساسية المتعلقة بالنقل. وينبغي وضع احتياجات وصعوبات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية بعين الاعتبار في نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

١١ - وأضاف أن تغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية وتصاعد أسعار النفط أضرت بشكل كبير باقتصاد أقل البلدان نموا وبرنامج تنميتها. وإن الأمم الجزرية الصغيرة والمجتمعات الجبلية في هيمالايا معرضة بشكل خطير للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وفي حين أن مفاوضات ما بعد كيوتو ينبغي أن تعالج هذه الشواغل، يتعين على هذه البلدان نفسها أن تبدأ باتخاذ تدابير من أجل التكيف مع الوضع.

١٢ - وقال إن نيبال مرت في الآونة الأخيرة بتحول سياسي أساسي، وشرعت الآن في شكل جديد من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتؤكد الحكومة على إصلاح قطاع الزراعة، وتسخير الطاقة الكهرمائية، وتشجيع السياحة؛ وتحتاج أيضا إلى تنمية القطاع الصناعي والهياكل الأساسية الزراعية. ويعتمد نجاح هذه المبادرات المحلية على التعبئة الفعالة للموارد المالية والتقنية المقدمة من شركائها في مجال التنمية.

١٣ - **السيد لابي** (شيلي): قال إن الأمم المتحدة ينبغي أن ترسل إشارة سياسية قوية تتعلق بالمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن سوء إدارة الأزمات المتداخلة في قطاعي المالية والغذاء بالنسبة للبلدان النامية. وترحب شيلي بأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الالتزامات المقدمة أثناء مؤتمر الألفية

وبالشروع في اتخاذ إجراءات محددة لمساعدة جميع البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبسبب عدم وجود إجراءات متضافرة، فإن بعض المناطق في العالم ولا سيما في أفريقيا لن تستطيع تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية.

١٤ - ويتمثل أحد الأهداف الهامة لهذه الدورة في التوصل إلى اتفاق بشأن قرار يدعو إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتم عقده في موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٢. وإن كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يشكل بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، إلا أنه تبين أنه أداة فعالة لتقديم المساعدة الإنمائية؛ وبناء عليه، من الضروري تحيين برنامج عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعام ١٩٧٨.

١٥ - ومضى يقول إن شيلي كررت تأكيد عرضها لتقديم الدعم والتعاون لعملية التفاوض المؤدية إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الدوحة، وهي على ثقة من أن وثيقة النتائج ستعكس الشواغل الرئيسية للبلدان النامية، مثل شكل النظام المالي الدولي، والديون الخارجية، والتجارة الدولية، وقبل كل شيء وجود آلية متابعة فعالة لتوافق آراء مونتيري.

١٦ - وإن تقدم البلدان النامية ينطوي على زيادة وجودها في شبكات المعرفة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا. وعليه فإن شيلي تضاعف جهودها في هذا الصدد. وتأمل في المساعدة على زيادة وتعزيز التعاون الدولي من أجل التشجيع على التنمية العلمية على المستوى الإقليمي، وتشجيع نقل التكنولوجيا في قطاعات الإنتاج. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تترأس شيلي لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وتنظم اجتماعات بين الدورات في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من أجل مناقشة تنمية مجتمع للمعلومات يكون شاملا اجتماعيا واقتصاديا. وتعتزم أيضا تقديم الدعم القوي لمشروع قرار قدمته دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة يستعرض ما يشكله تغير المناخ من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

١٧ - **السيد ماليركا** (كوبا): أشار إلى أن اللجنة الثانية سوف تناقش مسائل حاسمة مثل التجارة الدولية والمالية الدولية، والبيئة، وكلها أمور كانت مركز اهتمام عالمي. وتستعد اللجنة الثانية أيضا لاستعراض نتائج توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية ووضع معايير جديدة لهذه المبادرة المهمة. وإن عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها يشكل أحد العقبات الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية رفض المساعدة المشروطة الرامية إلى فرض أنماط سلوك محددة تستند إلى نماذج سياسية واقتصادية غير مستدامة.

١٨ - وأضاف أن الأزمة المالية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحبها من عواقب عالمية، أوضح مثل على فشل النموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد ذي القاعدة السوقية، والقائم على الروح الاستهلاكية الجامحة. وليس هذا النموذج الطريق المؤدي إلى التنمية. فالعولمة الليبرالية الجديدة لا تزال توسع من الهوة بين الأغنياء والفقراء؛ والأزمة الغذائية الناجمة عن عدم المساواة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن يعني أن بليون شخص تقريبا يعانون من الجوع، بينما يعيش حوالي ١,٤ مليون شخص في فقر مدقع.

١٩ - ووسط هذه الفوضى العالمية ورغم القيود التي يفرضها الحصار الاقتصادي الذي دام ٥٠ سنة تقريبا، لا تزال كوبا تقدم للعالم بديلا إنمائيا قادرا على البقاء يستند إلى ممارسة سيادتها الكاملة ومشاركة الشعب في صنع القرارات. وعلى الرغم من أنها عانت من ويلات ثلاثة أعاصير شديدة

في الشهور الأخيرة، ما زالت كوبا تساهم في تنمية بلدان العالم الثالث الأخرى في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠ - وأضاف أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون الجهة التي تحمي الحق في التنمية ومكافحة عدم المساواة والإهدار غير المتناسب للموارد على يد بلدان قليلة على حساب الأغلبية الساحقة لسكان العالم. ومن أجل تشجيع إجراء مناقشة أكثر استفاضة حول هذه المسائل، سوف تقدم كوبا مشروع قرار عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتأمل أن يحصل على دعم بالإجماع.

٢١ - **السيدة الزعبي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الأزمات العالمية المختلفة تهدد تعطيل عملية التنمية المستدامة، والإضرار بالأمن والسلام العالميين. وإن وفدها يثني على مبادرة بعض البلدان المتقدمة النمو في مجالي المساعدة المباشرة وتخفيف عبء الديون، وتحث على التنفيذ السريع لتوصيات مؤتمرات التنمية الدولية المختلفة للتنمية وتأمل أن يكون مؤتمر الدوحة الاستعراضي القادم خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد قطع بلدها خطوات كبيرة في مجال التنمية وذلك من خلال الاستخدام الفعال للموارد النفطية، وتنويع اقتصاده بتطوير القطاعات غير النفطية. ويأتي ترتيب بلدها التاسع والثلاثين حسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واتبع بلدها نموذج السوق الحر الذي يشجع المشاريع التجارية الصغيرة، الأمر الذي رفع من مستوى دخل مواطنيه. كما أن بلدها مصنف ضمن أكبر البلدان القادرة على المنافسة، وأكثرها جدارة للاستثمار فيه بين البلدان العربية، كما أن التدابير التي اتخذها لمكافحة الفساد وغسل الأموال حصلت على ثناء عالمي. وفي إطار الصندوق العالمي للطبيعة، وضع بلدها خططا لجعل إحدى مدنه خالية من الكربون. كما أنه طرف في اتفاقات دولية عن التنمية ويساهم في تقديم الدعم المالي للبلدان النامية والبلدان التي تعاني من الصراعات والكوارث الطبيعية.

٢٢ - **السيدة أتاييفا** (تركمانستان): قالت إن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء، بالإضافة إلى الأزمة المالية، كشفت بوضوح ضعف النظام التجاري العالمي والعلاقات الاقتصادية بأكملها، فضلا عن عدم وجود آلية للحماية. وقد برهن ذلك على أن هناك عوامل جديدة نشأت على نفس القدر من الخطورة بالنسبة لاستقرار وتنمية العالم، بالإضافة إلى التهديدات التقليدية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية،.

٢٣ - وأضافت أن موارد الطاقة، ولا سيما المواد الهيدروكربونية، هي محرك التنمية العالمية، وتشكل طرق إمداداتها العامل المهيمن في تقدم وازدهار القارات بأكملها. وإن موثوقية إمدادات الطاقة أمر أساسي؛ ويميل سوق النفط إلى الاستجابة إلى أدنى تقلب في الحالة السياسية العالمية أو التغييرات في حالة منطقة أو أخرى من العالم، لا سيما في المناطق التي فيها احتياطيات هائلة من المواد الخام، أو التي تقع فيها طرق النقل الاستراتيجية. ولمثل هذه التقلبات آثار ضارة على الاقتصاد العالمي بأكمله، الأمر الذي كان يمكن تجنبه إذا تناول المجتمع الدولي مسألة ضمان موثوقية إمدادات المواد الهيدروكربونية، وإذا قامت سلطات المجتمع الدولي بحماية طرق الإيصال، وإذا توفر الإطار القانوني الدولي الموثوق. ويمكن لمشروع القرار المعنون ''المرور العابر الموثوق به للطاقة، ودوره في كفالة استقرار التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي'' (A/C.2/63/L.3)، الذي شاركت في تقديمه تركمانستان، أن يشكل الخطوة الأولى في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت حكومتها عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٩ حول مسألة ضمان النقل الموثوق به للطاقة إلى الأسواق الدولية. وتدعم تركمانستان إنشاء طرق إيصال للطاقة تكون عملية وموثوق بها وآمنة.ويود بلدها أيضا أن يشجع

التجارة فيما بين الدول والتجارة الأقاليمية والعلاقات الاقتصادية، وتحفيز عمليات التكامل لتحقيق النمو الاقتصادي للمنتجين، وبلدان العبور والاستهلاك، مما يؤدي إلى حل المشاكل الاجتماعية.

٢٤ - **السيد جعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده خطا خطوات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك دخوله في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠٠٥، وإبرام عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية الحرة. ومع ذلك، هناك عدد من العوامل التي تعرقل تنميته وتكامله في الاقتصاد العالمي. فيواصل الاحتلال الإسرائيلي حرمانه من موارده في الجولان التي تستغلها إسرائيل. وإن التدابير التي تتخذها بعض الدول من جانب واحد، مثل تلك التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤، فرضت قيودا تتنافى مع مبادئ التجارة الحرة. كما أن بلده يدفع ثمن السياسات المضللة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، حيث أكثر من ١,٥ مليون لاجئ عراقي فرضوا عبئا مرهقا على قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات، ويعاني بلده كذلك من عواقب تغير المناخ، بما في ذلك أشد فترة جفاف مرت عليه منذ عقود من الزمن، على الرغم من أن بلده ليس من بين البلدان المساهمة بصورة رئيسية في تغير المناخ.

٢٥ - وقال إنه يناشد اللجنة أن توجه نظر المجتمع الدولي إلى الآثار السلبية للاحتلال الأجنبي على التنمية، وأن تدين تسييس عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وطالب بالامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٢ داعيا إلى تسهيل انضمام جميع البلدان النامية التي تقدمت بطلب للعضوية في منظمة التجارة العالمية، وبالامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢ الذي يدين اتخاذ تدابير اقتصادية من جانب واحد كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان المتاخمة للعراق على حل مشكلة اللاجئين، وناشد البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو. وشدد وفده على أهمية مؤتمر الدوحة الاستعراضي المقبل وأعرب عن قلقه من أنه يحتمل أن تستخدم البلدان المتقدمة النمو الأزمة المالية الراهنة حجة لنكث التزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري.

٢٦ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إنه في حين أن الأزمات العالمية في مجال الغذاء والطاقة والمالية تولد قلقا في كل أنحاء العالم، فإن الأحداث الرئيسية في الأيام الأخيرة عبأت الزعماء العالميين من أجل إيجاد ردود عاجلة على المشاكل التي تواجه البلدان النامية. وقد أظهرت هذه الأحداث تعقيد وتداخل التحديات المتعددة الأبعاد التي تمنع البلدان من الخروج من الفقر، وضرورة اتباع نهج متعدد الأطراف. وتستطيع اللجنة أن تلعب دورا هاما من خلال تشجيع الأمم المتحدة على توفير المساعدة إلى الدول الأعضاء.

٢٧ - وتضررت السنغال بشدة من الأزمة الغذائية العالمية، وتعمل على تخفيف حدتها. وإن برنامجها المعنون ''هجمة زراعية كبيرة من أجل الغذاء والوفرة''، الذي يرمي إلى وضع حد لاعتماد السنغال في مجال الغذاء على العالم الخارجي، بدأ يعطي ثماره. غير أن الجهود الوطنية وحدها غير كافية؛ فيجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال زيادة المعونة المقدمة إلى القطاع الزراعي.

٢٨ - وأضاف أن أكثر الآثار وضوحا لتغير المناخ في أفريقيا هو التصحر، وتآكل السواحل، وملوحة المياه الجوفية. ويهدف مشروع ''الجدار الأخضر الكبير'' إلى معالجة هذه الحالة من خلال زرع غابة مساحتها ١٠٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع من السنغال إلى جيبوتي. ومن شأن المشروع أن يساعد أيضا على إبطاء التصحر، وحجز غازات الدفيئة. وفيما

يتعلق بتآكل السواحل، يؤمل أن المؤتمر الوزاري الذي ستستضيفه السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ سيقدم الردود الملائمة. ومن الأساسي بالنسبة للدول أن تتوصل إلى توافق للآراء بشأن اتفاق دولي جديد حول تغير المناخ. والسنغال ملتزمة بإيجاد حل دائم في هذا الصدد.

٢٩ - وأضاف أن هناك تحديا آخر يتعلق بتنفيذ الالتزامات الدولية في المجالين الاقتصادي والمالي؛ فعلى الدول أن تحترم وعودها ذات الصلة. وإن تمويل التنمية ركن أساسي في هذا الصدد لا سيما في إطار مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ورحب بالتعرف على آليات التمويل الجديدة، مثل فرض رسوم على تذاكر السفر بالطائرات، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والصندوق العالمي للتضامن الرقمي، وتقوم بتشجعها كلها المجموعة النموذجية المعنية بمساهمات التضامن من أجل التنمية.

٣٠ - وأضاف أن الحصول على التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة أمر أساسي إذا أريد للجميع أن يستفيدوا من التقدم. ويجب أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، عممت أفريقيا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدمجتها منذ البداية في برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، واقترحت مفهوم التضامن الرقمي عندما بدأ الصندوق العالمي للتضامن الرقمي عمله في عام ٢٠٠٣. واقترح الصندوق آلية تمويلية مبتكرة - ''تضامن رقمي نسبته ١ في المائة''- تتبرع بموجبه الجهات التي تقدم بضائع وخدمات تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ١ في المائة من قيمة العقد إلى الصندوق الذي يستعمل هذه الأموال لشراء بضائع وخدمات رقمية لشعوب الجنوب. وأعرب عن الأمل في أن مؤتمر ليون المعني بالتضامن الرقمي المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ سيولد دعما هائلا للآلية بهدف وضع اتفاقية دولية بشأن الموضوع.

٣١ - وقال إن الدعم المالي والحمائية الزراعية تعرقلان بشكل خطير الجهود الإنمائية في الجنوب. وتلعبان أيضا دورا رئيسيا في جعل حصة أفريقيا لا تذكر في التجارة العالمية. ومما يقوض آمال الملايين من الناس، استمرار هذا الدعم المالي والحمائية، بالإضافة إلى فشل المفاوضات التجارية المتكرر.

٣٢ - وأخيرا، قال يجب إيجاد حل للهجرة غير القانونية. ولا ينطوي الحل على اعتماد إجراءات قمعية أو تمييزية بين المهاجرين الجيدين والمهاجرين السيئين بل على إنشاء الظروف الصحيحة لعدم تشجيع الهجرة.

٣٣ - **السيد محمد** (السودان): قال إن تحديات عالمية عميقة تهدد أكثر المستضعفين في العالم، وتنال من المكاسب التي تم تحقيقها بشق النفس، وتتحدى الجهود الإصلاحية الاقتصادية والسياسية التي قامت بها البلدان النامية. فالأزمة الغذائية العالمية مثلا تهدد حياة الملايين، لا سيما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. ونتيجة لذلك، لا يمكن بعد اليوم تجاهل الحق في الغذاء والتنمية. وتتطلب الأزمة تضامنا عالميا وردا عالميا منسقا يركز على مصالح أكثر الفئات ضعفا. ويجب أن تواصل اللجنة الدعوة إلى اتباع نهج شمولي. ومن الأهمية بمكان إنعاش الزراعة وفي نفس الوقت معالجة العقبات الهيكلية والمالية التي تعترض التنمية.

٣٤ - وتستدعي الأزمة المالية الراهنة إجراء إصلاح على سبيل الاستعجال. وبصفة خاصة، يجب تكثيف الجهود الجماعية للتأكد من أن للبلدان النامية صوتا وللتأكد من مشاركتها في عملية صنع القرارات الدولية لكي تستطيع أن تصبح هذه البلدان مشمولة في النظام الاقتصادي العالمي، وأن تشارك في تحديد بارامتراته.

٣٥ - وأضاف أنه يجب معالجة تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وسيحتاج الأمر إلى إرادة سياسية من أجل التوصل إلى اتفاق

دولي في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقية أهدافا حازمة وصارمة تتعلق بتخفيض الانبعاثات، ودعما ماليا وتقنيا للبلدان النامية. فيتعين على المجتمع الدولي مساعدة أكثر البلدان فقرا لأن لديها أدنى مستوى انبعاثات ولأنها أقل البلدان استعدادا وأكثرها تضررا بالآثار السلبية لتغير المناخ.

٣٦ - وأضاف أن القضايا العالمية تستدعي حلولا متعددة الأطراف. وقد أبرزت الأزمة الراهنة حالة عدم المساواة والضعف في النظام الدولي، وسلطت الضوء على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراء متضافر بشأن إدارة النظام الدولي وتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية. ويتعين على الشركاء في التنمية أن يفوا بالتزاماتهم المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تستمر في الانخفاض. وتشكل الاشتراطات وعدم القدرة على التنبؤ وتخصيص الموارد تحديات رئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي أيضا بالتزامها المتمثلة في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠.

٣٧ - ومضى يقول إن هناك مناسبتين بارزتين حدثتا في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨ وهما منتدى التعاون الإنمائي الأول، والاستعراض الوزاري السنوي الثاني. ويمكن أن يتوقع أن تساهم كلتا العمليتين في تعزيز المجلس، وتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، ورصد الالتزامات الإنمائية. وينبغي أن تسعى اللجنة لتجعل العمليتين تركزان على النتائج بشكل أكبر ولتكونا منبرا لتبادل الخبرات. وينبغي أن يسمح أيضا لهاتين العمليتين بمعالجة التحديات العالمية الناشئة. ويجب كذلك أن يعالج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية التحديات الناشئة، وأثرها السلبي على التنمية، وأفضل الطرق للمضي قدما. وقد عرّض انهيار مفاوضات منظمة التجارة العالمية للخطر البُعد الإنمائي في جولة الدوحة، وجعل ضرورة وجود نظام تجاري دولي منصف أكثر إلحاحا، على أن يكون نظاما يوفر للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا، فرص وصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص، وإلغاء الدعم المالي الزراعي. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظمة التجارة العالمية تسهيل انضمام الدول المهتمة بأن تكون عضوا فيها ورفض أية محاولات للتسييس.

٣٨ - وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في الأداء الاقتصادي العام في أفريقيا، لا تزال القارة تخضع لضغوط منهجية لا تسيطر عليها. وتعرقل هذه الضغوط الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة، وتجعلها عرضة للصدمات الخارجية. ومما يثير القلق أن أفريقيا لا تزال متخلفة عن سائر العالم النامي في تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قال إنه تشجع بالالتزامات التي تم الإعلان عنها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي انعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتشجع أيضا بالمناقشة التي دارت في الحدث الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بسرعة إذا أريد مساعدة أفريقيا.

٣٩ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما زال حاسما بما أنه يستطيع أن يساعد البلدان النامية على تسخير قوتها الجماعية وتكاملها في فترة التحدي والتغيير هذه. وعليه فإنه يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠٠٩. وينبغي عدم النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه بديل عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، أو

المساعدة الإنمائية الرسمية، بل أنه تعبير عن التضامن والتعاون الناشئ عن التجارب المشتركة.

٤٠ - وأخيرا، أعرب عن الأمل في أن اللجنة ستواصل وضع الظروف الاستثنائية التي تواجه البلدان في الاعتبار، لا سيما البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك بتعبئة دعم منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية التي لا تزال تعرقل الإعمار وجهود التنمية.

٤١ - **السيد كانسيلا** (اوروغواي): قال، في معرض إبرازه بعض الخطوات التي اتخذها بلده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إنه، فيما يتصل بالرعاية الصحية، أعطى الصندوق الصحي الوطني المنشأ في الآونة الأخيرة الأولوية إلى الرعاية الصحية الأولية والوقاية. ويقدم الصندوق أيضا التمويل لتمكين جميع المواطنين من التمتع بحقهم في الرعاية الصحية. وفي مجال التعليم، هناك خطة جديدة ترمي إلى فتح باب المعلومات الرقمية أمام جميع تلاميذ المدارس في الدولة وتسهيل الاتصال الشبكي بين التلاميذ والمدرسين والمدارس.

٤٢ - وأضاف أن بلده يعمل على توسيع وتحديث وتنويع قطاعه الخارجي من أجل زيادة دوره في التجارة الدولية. وإن زيادة تحرير التجارة أمر أساسي وينبغي أن يستند إلى نظام تجاري ومالي دولي منفتح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وخالٍ من أي تدابير حمائية، بما في ذلك التقييدات على المنتجات الزراعية والدعم المالي للصادرات. وينبغي تخفيض تدابير الدعم المحلي بشكل ملحوظ، كما ينبغي فتح الأسواق، لا سيما أسواق البلدان المتقدمة النمو بصورة أكبر.

٤٣ - وقال إن الأزمة الغذائية العالمية الراهنة لا تتطلب اتخاذ إجراء عاجل فحسب بل أيضا إيجاد حل لها على المدى الطويل. وإن الإنهاء الناجح لمفاوضات منظمة التجارة العالمية هو الطريقة الوحيدة لضمان الأمن الغذائي العالمي. وعليه ينبغي عدم ادخار أي جهد لاستئناف جولة الدوحة لا سيما المفاوضات المتصلة بالزراعة. وهناك حاجة إلى تكنولوجيات جديدة لتحسين الإنتاج الزراعي وجعله أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقادرا على مقاومة تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القيام بمزيد من الأبحاث لوضع حد لتدهور التربة وانخفاض الموارد المائية ولضمان الإنتاج الغذائي في المستقبل.

٤٤ - وفيما يتعلق بموضوع تمويل التنمية، فإن وفده يعلق أهمية كبيرة على مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. ويشير بصفة خاصة إلى الآلية الراهنة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وتنفيذ الاتفاقات التي يحتمل التوصل إليها في الدوحة والتي تحتاج إلى تعزيز وتحسين. وتهتم حكومته بالاقتراحات المقدمة بشأن أشكال مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية، فضلا عن مبادرات جديدة تتصل بآلية التمويل الدولي.

٤٥ - وأضاف أنه يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بغية حشد الموارد من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في المصطلح ''البلدان ذات الدخل المتوسط'' لأنه لا يعكس حالات عدم المساواة الداخلية التي تضفي عليها في كثير من الأحيان المعدلات المتوسطة الوطنية شيئا من الغموض، ولا يعكس كذلك الجهود المبذولة للتغلب على ضعف الاقتصادات الوطنية ولا سيما القطاعات الكبيرة من السكان. وعلى الرغم من أن أوروغواي مصنفة على أنها بلد متوسط الدخل، إلا أنها تواجه عقبات هيكلية تعرقل تنميتها المستدامة، وتحتاج إلى مساعدة تقنية ومالية. ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعيش ٩٠ في المائة من الأمريكيين اللاتينيين في حالة من الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٦ - وأضاف أنه ينبغي مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة المؤسسية على مكافحة تدهور البيئة نظرا للتهديد العالمي الخطير الذي تشكله هذه الظاهرة للأجيال الحالية والمقبلة. وعليه يتعين تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعليه من الأساسي أن يكون هناك تعاون دولي بشأن البيئة من خلال الوفاء بالالتزامات القائمة على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويجب أن تحترم استراتيجيات التنمية المستدامة احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

٤٧ - ويجب على كل دولة أن تتحمل مسؤوليتها فتحمي بشكل نشط البيئة في أراضيها ومياهها، مع المشاركة اليقظة للمجتمع المدني. وإذ تفعل الدول ذلك، ينبغي أن تضمن أن المشاريع الخارجية والمحلية التي تُنفذ في أراضيها تلتزم بالمعايير الدقيقة المتعلقة بنوعية البيئة. وقد اعتمدت أوروغواي المعايير المقبولة دوليا لهذا الغرض وتطبقها بشكل صارم.

٤٨ - وقال إنه على الرغم من أن بلده لا يساهم بشكل رئيسي في الاحترار العالمي، إلا أنه يعترف بشكل كامل بالمخاطر التي تشكلها هذه الظاهرة وبالصعوبات المواجهة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، نظرا للعلاقة الوثيقة بين موارده الطبيعية وأدائه الاقتصادي. ويعكس بشكل واضح التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ خطورة الحالة. فحماية البيئة حق من حقوق الإنسان وشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. وينبغي للمجتمع الدولي، والبلدان المانحة بصفة خاصة أن تزيد من تعاونها البيئي مع البلدان النامية وتعتمد أهدافا عالمية تفرض مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة على الجميع.

٤٩ - وأضاف أن بلده يشاطر القلق الذي أعرب عنه مجلس الأمن فيما يتعلق بالربط بين الصراعات المسلحة والاتجار بالموارد الطبيعية والتجارة غير المشروعة بها واستغلالها بشكل غير قانوني. وعلى الرغم من أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يقع هذا الموضوع بشكل طبيعي ضمن اختصاص مجلس الأمن، إلا أن الدول، بموجب القانون الدولي تتمتع بحق مطلق في التصرف في أصولها ومواردها الطبيعية، وفقا لمصالحها الوطنية. وبناء عليه، في الحالات التي لا علاقة لها بالصراعات المسلحة، تقع فعلا المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومثال على النوع الثاني من الحالات الترتيب الذي تم بين الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل لإدارة ورصد المياه الجوفية لغاراني وتنميتها المستدامة.

٥٠ - وأخيرا قال إن حكومته تنظر إلى البرنامج التجريبي ''أمم متحدة واحدة'' على أنه أداة لإصلاح الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وعملية تعاون في المجالات ذات الأولوية التي حددتها حكومته. وقد حددت حكومته ومنظومة الأمم المتحدة عشرة مشاريع. واستثمرت أوروغواي قدرة تقنية وموارد بشرية هائلة في المشروع التجريبي على أمل أن إصلاح الأمم المتحدة سيفيد في نهاية المطاف جهودها الإنمائية. وينبغي ألا يكون هذا الإصلاح مجرد ممارسة لتخفيض التكاليف بل ينبغي أن يؤدي إلى تنفيذ البرامج بشكل أكثر فعالية واستخدام الموارد بشكل أفضل.

٥١ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن حالات اختلال التوازن العالمية تشكل عقبة رئيسية بالنسبة لكثير من البلدان النامية، التي تزداد حالتها الصعبة تفاقما بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع أسعار الأغذية والنفط، وانتشار الأزمة المالية. وإن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أقل من أن تثير الإعجاب. وتتطلع ميانمار إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقبل بوصفه فرصة

لاستعراض الحالة العالمية الراهنة والتأكد من أن الالتزامات المتعلقة ببرنامج التنمية الدولي تتحول إلى إجراءات ملموسة.

٥٢ - وأضاف أن المأزق الأخير الذي تم الوصول إليه في جولة الدوحة للتنمية يهدد بتقويض عملية تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وخاضع للقانون وغير تمييزي. وإن استكمال جولة الدوحة بسرعة مع جعل التنمية الركيزة الأساسية أمر ضروري إذا أريد للبلدان النامية أن تقوم بتسخير إمكانيات التجارة الدولية.

٥٣ - وأضاف أن البلدان النامية أكثر البلدان تأثرا بالآثار الضارة لتغير المناخ. وإن افتقارها إلى الموارد المالية والقدرة التقنية على تخفيف آثار تغير المناخ وعلى اتخاذ تدابير تكييفية يجعلها أكثر ضعفا. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة في التصدي لتحديات تغير المناخ. وينبغي أن تضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في الاعتبار الكامل احتياجات البلدان النامية إلى تعزيز أركان التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة منسقة ومتوازنة.

٥٤ - وقال إن خطة التنمية الوطنية لحكومته ترمي إلى تعجيل النمو وتحقيق المساواة والتنمية المتوازنة، وتضييق الهوة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية. وكان للتحسينات الملحوظة التي تمت في عدد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والزراعة، أثر إيجابي على تقدم ميانمار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا تستطيع البلدان النامية، بما في ذلك ميانمار، تحقيق الأهداف بمفردها. فينبغي استكمال الجهود الوطنية بجهود تعاونية يبذلها المجتمع الدولي.

٥٥ - **السيد بن - تورا** (إسرائيل): قال إنه من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى تعزيز عنصر التنمية، ذلك أن عواقب الأزمات المالية والغذائية والطاقة أضرت البلدان النامية أكثر من غيرها. وفي هذا الصدد، رحّب بالإعلان السياسي الذي اعتمده بسرعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا، والذي جدد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٥٦ - وأضاف أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا للتعاون في ميدان الزراعة. وتعتزم الحكومة الإسرائيلية أيضا التوقيع على اتفاق إطاري للشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في التنمية: فالحصول العام على مثل هذه التكنولوجيات أمر حيوي لتأمين المشاركة الواسعة والشاملة في مجتمع المعلومات الناشئ والاقتصاد العالمي. وأعرب عن الأمل في أن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ آراء مونتيري سيعزز روح توافق الآراء ويؤدي إلى شراكات دولية أوسع من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

٥٧ - وقال إن مسألة تغير المناخ ينبغي أن تظل قيد نظر اللجنة. وقد اعتمدت إسرائيل عددا من المبادرات في مجالات إدارة المياه العذبة بشكل مستدام، وحماية التنوع البيولوجي، والوقاية من التصحر، بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - **السيد بوي ذي غيانغ** (فييت نام): قال إن الأزمة المالية الراهنة، المقترنة بأزمتي الغذاء والطاقة الجاريتين، تهدد بانكماش الاقتصاد العالمي. وإن فشل جولة الدوحة كذلك جعلت الحالة تتفاقم وعرضت للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩ - وأضاف أنه يرحب بالزخم الذي نشأ عن الاجتماع الرفيع المستوى الأخير والمخصص لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. ويتعين الآن تكثيف الشراكات العالمية من أجل متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها

دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق ملموسة. ويجب على الأمم المتحدة إذا أرادت أن تلعب دورا مركزيا في جميع برامج العمل الإنمائية العالمية، أن تعتمد إصلاحات تهدف إلى زيادة قدرتها.

٦٠ - وقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرس كيفية الحد من الآثار السلبية للعولمة والاستفادة إلى أقصى حد من فوائدها المحتملة لصالح البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والأمم غير الساحلية. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية الرئيسية في التعامل مع البلدان النامية وتوفير المساعدة لها. وفي هذا الصدد، ناشد البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وزيادة تخفيف عبء الديون، وتوفير مزيد من المعونة في مجال التجارة، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتسهيل مشاركة الشركاء من البلدان النامية في الهيكل الاقتصادي الدولي.

٦١ - وأضاف أن نظاما تجاريا وماليا يتسم بالانفتاح، ويرتكز على القانون، ويمكن التنبؤ به، ويتمثل بعدم التمييز أمر حيوي للقضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. وينبغي إعادة فتح باب مفاوضات جولة الدوحة بإرادة ومرونة سياسيتين دوليتين أقوى. وأعرب عن الأمل في أن مؤتمر المتابعة الدولي للتنمية سيكون منتدى حقيقيا للمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن السبل الكفيلة بتلبية احتياجات البلدان النامية.

٦٢ - وأضاف أن تدهور البيئة وتغير المناخ أثرا سلبيا على التنمية المستدامة في جميع البلدان. ويجب إعطاء الأولوية للتكيف مع تغير المناخ ولبناء مرونة عند الأمم المستضعفة. وينبغي القيام عالميا بتكثيف التدابير المتخذة لتخفيف أثر ذلك من خلال إبرام اتفاقات عالمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وناشد البلدان المتقدمة النمو أن تقود الحركة الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون ونقل التكنولوجيات النظيفة إلى البلدان النامية.

٦٣ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القضاء على الفقر لا يشكل التحدي الأكبر الوحيد الذي يواجه العالم في الوقت الراهن ؛ ولا غنى عن القضاء عليه لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي تحويل الأزمة الغذائية الراهنة، التي تهدد إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى فرصة لإعادة إنعاش الإنتاج الزراعي العالمي والتجارة العالمية وتصحيح اختلالات التوازن المنهجية التي تراكمت مع مرور السنوات. ولا تثير الأزمة الغذائية قلقا إنسانيا فحسب بل تشكل أيضا تهديدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي ضوء نمو سكان العالم، تذكرنا الأزمة بالالتزامات المتعهد بها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ومتابعتها. وكما تم التأكيد على ذلك في وثيقة نتائج المؤتمر الوزاري الخامس عشر الأخير لحركة عدم الانحياز، يجب أن تنطوي حلول الأزمة الغذائية على اتباع نهج متعدد الجوانب بما في ذلك اتخاذ إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

٦٤ - وأضاف أن للتصحر آثارا سلبية واضحة على الإنتاج الزراعي، كما أنه يشكل تحديا رئيسيا للتنمية المستدامة. فلا يزال المستهلكون ذوو الدخل العالي ومعظمهم يعيشون في البلدان المتقدمة النمو يعتمدون أسلوبا في الحياة ومعايير استهلاكية لا يمكن الاستمرار فيها بشكل متزايد. ولا يزال عدم المساواة يشكل عقبة رئيسية تعترض التنمية المستدامة في جميع البلدان تقريبا. وإن التصدي لمسائل مثل البطالة وظروف العمل يتطلب إرادة جماعية وتعاونا قويا ووفاء بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات القمة الرئيسية التي انعقدت في العقود الأخيرة.

٦٥ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن أسعار الوقود والغذاء المتصاعدة في فترة نمو متواضعة للأجور وبطالة متزايدة تؤثر بصفة رئيسية على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وترحب باستعراض منتصف المدة الأخير لبرنامج عمل ألماتي، حيث اعتمدت الدول بالإجماع طرق تعاون دولية جديدة تضمن نموا اقتصاديا ثابتا وتصحيحا لاختلالات التوازن التجارية في البلدان النامية غير الساحلية، وشجعت المجتمع الدولي على الاستفادة من الزخم الذي تم تحقيقه في الإعداد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ آراء مونتيري. وينبغي بسرعة اعتماد وثيقة نتائج المؤتمر؛ كما ينبغي إجراء مناقشة وتنقيح للوثيقة بشكل حاسم للتوصل إلى توافق للآراء بشأن الصيغة النهائية.

٦٦ - وأضافت أن حكومة كازاخستان تسعى إلى منع التباطؤ الاقتصادي، وكبح التضخم، وتوفير غذاء كافٍ للأسواق المحلية، والمحافظة على مستوى معيشة مستقر لشعبها. وقد مكّنت معدلات النمو العالية لكازاخستان من أن تصبح مستثمرا نشطا في البلدان المجاورة، وهي الآن في طريقها لتصبح واحدة من أكثر الاقتصادات القادرة على المنافسة في العالم وعددها ٥٠ اقتصادا.

٦٧ - وبما أن تدهور الأمن الغذائي يقوض على الأرجح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأمم أن تتبع نهجا موحدة من أجل تحسين قدرتها على المنافسة الزراعية - الصناعية، وفي نهاية المطاف تأمين الأمن الغذائي على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن الضروري اعتماد وتنفيذ تدابير عاجلة لزيادة التمويل، ولنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية، والاستفادة إلى أقصى حد من الإنتاج الزراعي. وقد رفعت كازاخستان في الآونة الأخيرة حظرها على تصدير الحبوب في ضوء التنبؤ بحصاد ممتاز، وهي على ثقة من أن هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في تحقيق استقرار حالة السوق الغذائية العالمية.

٦٨ - وأضافت أن كازاخستان تدعم بشدة الجهود الدولية المبذولة لتعميم الاستدامة البيئية والسياسات الإنمائية الموجهة اجتماعيا في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمحلية. وتقوم بإبرام شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة المشتركة ومن ثم حماية البيئة للأجيال المقبلة.

٦٩ - وستواصل كازاخستان، بصفتها مصدرا رئيسيا للمواد الهيدروكربونية، توفير إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية بطرق متعددة. وإذ تدرك أهمية المسؤولية في سوق الطاقة، شاركت كازاخستان في تقديم عدد من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بشفافية وأمن الطاقة.

٧٠ - وقالت إن مسألة الموارد المائية العابرة للحدود ذات أهمية في آسيا الوسطى. وهناك حاجة إلى دعم من اللجنة لتأييد القرار الذي قدمته كازاخستان وبلدان أخرى من آسيا الوسطى بشأن منح مركز المراقب في الجمعية العامة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال. وهذا المركز ضروري لإضفاء الطابع المؤسسي على الجهود المشتركة المبذولة لتخفيف آثار المشاكل الناجمة عن الأزمات الاجتماعية - الاقتصادية والإيكولوجية في حوض بحر الآرال.

٧١ - **السيد سوو** (غينيا): قال إن الأزمة الحالية تتيح للجنة فرصة دراسة الأسباب الكامنة وراء الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود. وعلى الرغم من أن وفده يرحب بالمبادرات التي تم اتخاذها لإنهاء أزمة الغذاء التي سببت أكثر الأضرار لأقل البلدان نموا إلا أنه ينبغي إيجاد حلول طويلة المدى للأزمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز الاستراتيجيات التي تضع الزراعة والتنمية الزراعية في صلب السياسات الوطنية والدولية. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي

يمكن بها تلبية احتياجات أكثر السكان ضعفا والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقال إنه يرحب أيضا بالاهتمام المولى لمشكلة تغير المناخ والدليل على ذلك القرارات التي تم اعتمادها في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٧٢ - وأضاف أنه ينبغي اتخاذ إجراءات طوعية لكي لا تدفع أعلى ثمن تلك البلدان التي ساهمت أقل من غيرها في الأزمة الراهنة. وإن الارتفاع الحاد في سعر النفط ومنتجات الطاقة يثير القلق. وينبغي للبلدان المنتجة أن تتضامن أكثر مع البلدان غير المنتجة، لا سيما اقل البلدان نموا. وينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يحد من استهلاكه وتطوير سياسات عالمية للطاقة لا سيما من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

٧٣ - ومضى يقول إنه ينبغي الاهتمام بتدفقات الهجرة التي تضاعفت بسبب العولمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج المسألة بروح من التضامن العملي والنشط يضع في الاعتبار التنمية والأمن والتعاون الدولي.

٧٤ - وإذ نحن في منتصف المدة قبل حلول موعد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أنه ما لم يتم عكس الاتجاه الحالي فإنه لن يتم تحقيق الأهداف في أفريقيا. وينبغي عدم تضييع الوقت. فيجب تحويل الوعود إلى ممارسات، كما يجب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فرديا أو جماعيا. ويجب على المجتمع الدولي إعطاء أعلى الأولوية للإجراءات العملية المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية، والهياكل الأساسية، وتغير المناخ، وتمويل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فمن خلالها تقوم الحكومات الأفريقية بتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية والأهداف الإنمائية للألفية. ويجب اتخاذ إجراءات بشأن التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، وتمويل التنمية المبتكر لإعطاء البلدان النامية فرصة أفضل لأداء دورها في مجال العولمة.

٧٥ - وأضاف أنه ينبغي إزالة العقبات التي تعترض استكمال جولة الدوحة بحيث يمكن اعتماد التدابير الرامية إلى تشجيع التنمية وإنهاء الفقر المدقع. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير القدرة التفضيلية على الوصول إلى الأسواق، وتوفير المساعدة التجارية التقنية في مجال التجارة. وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر تنبؤا وأكثر تركيزا على الأولويات الوطنية. وإن غينيا التي تترأس الفريق الرائد لفرض ضرائب تضامنية لتمويل التنمية تبذل كل جهد ممكن لتكميل الأشكال التقليدية للدعم. ويرحب وفده بالتقدم المحرز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويحث أغنى البلدان على توفير موارد أكثر لضمان نجاح المبادرة. وترحب غينيا أيضا بالإمكانات الهائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مختلف المجالات. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده في هذا الصدد.

٧٦ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): قال إنه أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى أن العالم يمر بأزمة وأنه سيكون للارتفاع الحاد في سعر النفط - بالفعل، عدم استقرار الأسعار بصفة عامة - أثر هائل على التنمية في معظم البلدان، بما في ذلك التنمية في بلده. وأفضل طريقة للتصدي للتحديات هي عن طريق الإجراءات المتعددة الأطراف والجماعية. فلا يستطيع أي بلد مهما كان قويا أن يتغلب بنفسه على آثار تغير المناخ أو أزمة الطاقة والأغذية والأزمة المالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحافظ ويعزز التزاماته من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٧٧ - وأضاف أن الأزمة، على الرغم من القلق الذي تثيره، تتيح فرصة للقيام بإصلاح جذري وفرعي لمؤسستي بريتون وودز بهدف تعزيز قدراتهما التقنية، وآلياتهما الائتمانية، والموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان على تجنب الأزمات المالية.

٧٨ - وقال إن وفده يدعم عقد مؤتمر دولي للنظر في الهياكل المالية والإدارية العالمية. وينبغي إنشاء نظام اقتصادي جديد يولي الاهتمام الواجب لاحتياجات البلدان النامية بصفة خاصة. وسيتيح أيضا مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ آراء مونتيري فرصة لمعالجة مسألة التعاون الإنمائي.

٧٩ - وأضاف أن وفده يدعم بشدة الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل لإنهاء حالة الفقر، تمشيا مع توافق آراء السلفادور بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، والإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي الثالث بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل الذي انعقد في ويندهوك بناميبيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي مؤتمر قادم من هذا النوع، ينبغي التوصل إلى وضع خطة عمل شاملة تستطيع البلدان المتوسطة الدخل بموجبها التصدي لتحديات التنمية على المديين المتوسط والطويل.

٨٠ - وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على مسألة الهجرة الدولية، التي تمتّ بصلة كبيرة للغاية إلى وضع السلفادور، بما أنها تتيح الوسائل التي يستطيع بها السلفادوريون المشاركة في العولمة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تناقش الموضوع، على أن تضع في الاعتبار مصالح واحتياجات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوصول، وكذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

٨١ - وقال إن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الإنسانية. ويتعين اتخاذ إجراء عاجل استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويشارك وفده بنشاط في المفاوضات حول اتفاق دولي بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مؤتمر للأمم المتحدة معني بتغير المناخ، من المقرر عقده في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر العالمي المعني بالحد من أثر الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوكو باليابان في عام ٢٠٠٥. وينبغي تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وينبغي أيضا بذل الجهود لتعزيز الهيئات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الإجراءات المتخذة لمنع المخاطر والكوارث وتخفيف أثرها، وضمان وجود تنسيق فعال على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي.

٨٢ - **السيدة زيميني** (إثيوبيا): قالت إن وفدها، في زمن الأزمة هذا، يشعر بالارتياح بسبب التصميم المتجدد الذي تبديه البلدان النامية وشركائها في التنمية من أجل بذل جهود إضافية لتحقيق أهداف نمو وتنمية أكبر، كما هو محدد في عدد من الصكوك الدولية. ومما يثلج الصدر أنه تم الاعتراف بشكل أكبر بنجاح كثير من أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا. غير أنه من الأمور التي تثير القلق أن مثل هذه التنمية المشجعة تعترضها عقبات خطيرة بسبب الصعوبات العالمية الراهنة. وإن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية في تدهور في كثير من البلدان النامية، ولا تتلقى أقل البلدان نموا أي مساعدة إضافية للتصدي لأزمة الغذاء والطاقة أو لتدهور البيئة. وليس هناك نقص في المبادرات العالمية في هذا الصدد؛ فالنقص هو في الالتزام بتنفيذها. ويؤمل أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم، بناء على روح توافق آراء مونتيري، وذلك من خلال توفير مساعدة إنمائية متزايدة وقابلة للتنبؤ بها ومنسقة، وتوفير الفرص التجارية وإلغاء الديون.

٨٣ - وأضافت أنه من الأمور المشجعة أن هناك مبادرات يقوم بها بعض الشركاء الإنمائيين لمعالجة أزمة الغذاء الراهنة

وتوزيع نطاق الثروة الخضراء. ويعلق وفدها أملا كبيرا على عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، ويؤيد الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الذي دعت إلى عقده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي حثت على ضرورة مساعدة البلدان النامية على توسيع الزراعة والإنتاج الغذائي وزيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية.

٨٤ - وقالت إن حكومتها شرعت في تنفيذ خطط لتعجيل النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من برامج التنمية. وإن خطتها المتعلقة بتعجيل التنمية والتنمية المستدامة لإنهاء الفقر، التي بوشر بها في عام ٢٠٠٥، قطعت نصف الشوط المحدد لها. وعلى الرغم من مختلف الصعوبات، شهد الاقتصاد الإثيوبي نموا من رقمين في الناتج المحلي الإجمالي خلال كل سنة من السنوات الأربع الماضية. وكان أثر ذلك على الحد من الفقر مشجعا: فقد تم تحقيق الالتحاق الشامل بالتعليم الابتدائي، كما تم تحسين تغطية الرعاية الصحية الأولية. وحدث توسع كبير في قطاعات الاقتصاد مثل الزراعة والبناء والعقارات.

٨٥ - ووجهت المتكلمة النظر إلى مشروع القرار A/C.2/63/L.2، الذي قدمه وفدها، وبموجبه سيتم إعلان عام ٢٠١١ السنة الدولية للكيمياء. وقد تم اختيار هذه السنة بمناسبة مرور ١٠٠ عام على منح جائزة نوبل للكيمياء إلى ماري كوري - وهي مصدر إلهام لجميع الطلاب، لا سيما النساء - لاكتشافها الراديوم والبولونيوم. وينبغي أن تدعم جميع الدول الأعضاء مشروع القرار، الذي أرسى أسس المشاركة بين العلماء والمجتمع الدولي من أجل تعزيز دور الكيمياء في النهوض بالتصنيع والمساهمة في التقدم الاقتصادي.

٨٦ - **السيد روزينتال** (غواتيمالا): قال إن التزام وفده بالبعد الإنمائي للأمم المتحدة يتضح من خلال مشاركته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وفي تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية.

٨٧ - غير أن وفده يود الإعراب عن قلقه بسبب الأثر الضار للعولمة على البلدان النامية. فاحتمال قيام العولمة بتحرير التجارة وتوفير الموارد المالية يصاحبه في المقابل مخاطر، لا سيما فيما يتعلق بآثارها التوزيعية بين البلدان وفيما بينها، وبالآثار المزعزعة للاستقرار من جراء الحركة المفاجئة لرأس المال، لا سيما على المدى القصير. وتتفاقم حالات القلق هذه بسبب ارتفاع أسعار النفط والغذاء. ويمكن للأزمة الراهنة أيضا أن تؤثر في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة أثر تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اتخاذ الأمم المتحدة وكذلك مؤسستي بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية أي إجراء للتصدي للحالة الراهنة أمر يثير القلق.

٨٨ - وفي مثل هذه الأوقات، تأخذ المسائل المالية أهمية أكبر؛ وللجمعية العامة واللجنتين الثانية والثالثة دور عليها أن تلعبه للنظر في كيفية ضمان النمو المنتظم بحيث يستطيع الناس في كل أنحاء العالم أن يعيشوا حياة كريمة وفي ظروف مستدامة بيئيا. وقد وصل تعقيد الحالة إلى درجة أن كثيرا من البنود الاعتيادية في جدول الأعمال فقدت كثيرا من صلتها بالواقع. غير أنه من الأهمية بمكان أن يتصرف المجتمع الدولي بروح الإيثار. وسيكون لفوائد الإنعاش، شأنها في ذلك شأن الأزمات، صدى عالمي. وعليه فإن التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.